ISSN :1112-4377 مجلة المعيار

مجلد: 27 عدد: 3 (رت 72) السنة: 2023

تحقيق النّصوص ونشرها بين المستشرق برچستراسر وعبد السلام هارون

Editing and publishing texts between orientalist Bergestraser and Abdel salam haroun

د.محمد كمال بلخوان [1]

المدرسة العليا للأساتذة – مستغانم-

kkamel5@hotmail.com

تاريخ الوصول 2022/07/02 القبول 2023/01/29 النشر على الخط 2023/03/15

Received 02/07/2022 Accepted 29/01/2023 Published online 15/03/2023

ملخص:

نقصد من هذا البحث أساسا المقارنة بين منهج المستشرق الألماني برجستراسر في كتابه "أصول نقد النّصوص ونشرها"، وعبد السلام هارون من خلال مؤلّفه " تحقيق النّصوص ونشرها". فقد اعتمد الأوّل على مبادئ الفيلولوجيا كما عرفتها أوروبا من القرن 15 إلى 19 ميلادي، كما استحضر عبد السلام هارون المبادئ التراثية التي وظّفها القدماء في التحقّق من النّصوص الدينية. وعليه فقد تتبّن لنا الفروق بين المنهجين في تحقيق التّراث العربي، وكيف أثرت في نشر التّراث وفق منهجين مختلفين. بالإضافة إلى ذلك سنقف عند القضايا المعرفية الهامة كاستشهاد بالآيات القرآنية وموقفهم من تصحيحها، ووضع مقدمة المحقّق ونشر صور من المخطوط، وكيف تعاملا مع التصحيف والتحريف الواقع في المخطوط العربي.

الكلمات المفتاحية: التحقيق، المـ خطوط، ، الفيلولوجيا، علم نقد النّصوص.

Abstract:

In this research we aims to compare editing and publishing texts between orientalist Burgestraser and Abdel Salam Haroun; "Fundamentals of textual criticism and publishing and editing texts".

When Burgestraser relied on the principles of philology as defined by Europe from the 15th to the 19th century; and Abd al-Salam Haroun also invoked the principles heritage that the ancients used in verifying religious texts, and accordingly, he adopted the two approaches in achieving the Arab heritage, and how it affected according to two different approaches.

In addition, we will stand on important epistemological issues such as citing the Qur’anic verses and their position regarding their correction, the introduction of the investigator and the publication of images from the manuscript, and how they dealt with the distortion that occurred in the Arabic manuscript.

Keywords: Editing; manuscript; philology; texts criticism

[1] المؤلّف المراسل: **بلخوان محمد كمال** البريد الإلكتروني: **kkamel5@hotmail.com**

مجلة المعيار ISSN :1112-4377
مجلد: 27 عدد: 3 (رت 72) السنة: 2023

1. مقدمة:

يدين إحياء التّراث العربي قبل قراءته وتقويمه في الفكر اللساني والفلسفي المعاصر بالدرجة الأولى إلى مجموعة من المستشرقين واللغويين العرب الذين انصرفوا إلى التنقيب عن المخطوطات القديمة وإعادة بعثها، ممّا تطلّب بالإضافة إلى التحقيق والمراجعة البحثُ في صحة النّصوص وأصالتها. وقد أدرك الجاحظ منذ زمن غير قريب صعوبة تصحيح الكتب ومراجعتها يقول: "ولربّما أراد مؤلّف الكتاب أن يصلِح تصحيفًا، أو كلمةً ساقطة، فيكون إنشاء عشرِ ورقاتٍ من حرِّ اللفظ وشريف المعاني؛ أيسر عليه من إتمام النّقص، حتى يردّه إلى موضعه من اتّصال الكلام، فكيف يطيق ذلك المعارض المستأجَر، والحكيم نفسه قد أعجزه هذا الكتاب"[1]

وإذا رمنا في هذا البحث تسليط الضوء على جهود المستشرق الألماني "برجستراسر" وشيخ المحقّقين "عبد السلام هارون"؛ فإنّنا مبدئيًا نسائل منهجين مختلفين في تحقيق النصوص؛ الأول يدين في إجراءاته المعرفية إلى "الفيلولوجيا" التي تطوّرت في أوروبا قبيل نهضتها، والتي تزوّد بها معظم المستشرقين لكشف التراث الإنساني ونشره. ويستند الثاني إلى ركام معرفي عربي أصيل استنفذ قرونا من الزّمن في مساءلة النّصوص وضبطها وفق منهج علمي صارم أطّرته فكرة تدوين القرآن الكريم والحديث النّبوي.

وعليه نطرح جملة من القضايا للبحث والمناقشة:

1. ما هي معالم التّوجه الفيلولوجي في نقد النّصوص القديمة؟
2. ما هي الأصول العربية التي استثمرها عبد السلام هارون خلال تجربته مع التّحقيق؟
3. ما هي محطات التّوافق والاختلاف بين المنهجين؟، وما هي الإضافات التي انفرد بها كل منهما؟

وممّا يلحّ طرحه ابتداءً في هذا المقام هو بيان طبيعة العلاقة بين الاستشراق والفيلولوجيا، وفي هذا السّياق ذهب "دودي بارت" في جعل فقه اللغة (فيلولوجيا) مكوّنا أساسيا من مكوّنات مفهوم الاستشراق، ومفهومه يحيل مباشرة إلى الاستشراق، يقول: "الاستشراق علم يختص بفقه اللغة خاصة."[2] كما تقوم الفيلولوجيا في جوهرها على دراسة النّصوص المكتوبة وتحقيق نسبتها وتحليل محتواها الثقافي والحضاري واستكشاف علاقتها بغيرها من النّصوص[3]

2. برجستراسر وعبد السلام هارون:

لا يمكن من الوجهة العلمية المحضة التّصور أنّ أمّة من الأمم انفردت بتحقيق تراثها دون غيرها، فلكل أمّة تراث مخطوط طاله بعد زمن طال أم قصُر التّحقيق والتّأصيل؛ يقول الجاحظ في هذا السياق: "إنّه لم يخلو زمن من الأزمان فيما مضى من القرون الذاهبة إلا وفيه علماء محقُّون، قد قرأوا كتب من تقدّمهم، ودارسوا أهلها."[4] والفارق الحاصل بين الأمم في تحقيق تراثها يكمن في اختلاف الحافز الحضاري والمنهج العلمي الذي ركن إليه المحقّقون في مختلف الأزمان.

[1]- الجاحظ، أبو عمرو بن بحر، كتاب الحيوان، تح: عبد السلام هارون، دار الكتاب العلمية، ط:3، 1384هـ - 1965م، ج:1، ص:79.

[2]- دودي بارت، الدراسات العربية والإسلامية في الجامعات الألمانية، تر: مصطفى ماهر، المركز القومي للترجمة، 2011م، ص:17.

[3]- ينظر، إبراهيم بن عمر السكران، التأويل الحداثي للتراث – التقنيات والاستمدادات– دار الحضارة للنّشر والتّوزيع، ط:1، 1435هـ، 2014م، ص:19.

[4]- الجاحظ، أبو عمرو بن بحر، رسائل الجاحظ، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ج:1، ص:338.

مجلة المعيار ISSN :1112-4377
مجلد: 27 عدد: 3 (رت 72) السنة: 2023

وعليه فقد جاء في مقدّمة كتاب "أصول نقد النّصوص ونشر الكتب" لبرجستراسر الحديث عن الفيلولوجيا وكيف تطوّرت في أوروبا، ومنهجها في التّعامل مع النصوص التراثية اليونانية واللاتينية، ومدى نجاعتها في تحقيق أهدافها العلمية، وكيف توسل بها المستشرقون في نقد النّصوص الشرقية، يقول صاحب المقدّمة: " أمّا المستشرقون فقد استعملوا بعد زملائهم بمدّة تلك الأصول، وتلك القواعد في نقد الكتب العربية والشرقية غير أنّهم لم يؤلّفوا في ذلك تأليفا خاصا."[1]

وفي هذا السياق لابد – من باب الإنصاف العلمي– أن نشير إلى مكانة "برجستراسر" العلمية حيث يُشهد له بالفصاحة والإلمام بقواعد اللغة العربية وسرعة البديهة والثقافة الواسعة بالإضافة إلى معرفته باللغات المختلفة منها: العبرية والتّركية والعربية والسريالية والأرمينية والآرامية.[2]

أمّا بالنسبة لشيخ المحقّقين عبد السلام هارون فنحاول التّركيز على بعض آراءه المهمّة والمتعلقة بهذا البحث وفي مقدّمتها افتخاره بأصالة هذا العلم عند العلماء العرب المسلمين، فلهم الأسبقية والتّفرد في صياغة أصوله وقواعده العامة بخاصة في مرحلة التّدوين التي عرفت ازدهارا قلّ نظيره في الحضارات الأخرى. وأنّه اقتفى أثارهم في تحقيق النصوص ومعالجتها، يقول: "...لأني أعلم أنّ تحقيق النّصوص ليس فنًّا غربيا مستحدثا. وإنّما هو عربي أصيل قديم، وضعت أصوله أسلافنا العرب منذ زاولوا العلم وروايته، من الحديث والشعر والأدب وسائر فنون الثقافة؛ وكان نشاطهم في ذلك ظاهرا ملء السمع والبصر"[3]

كما يؤكد في سياقات متعدّدة عدم تأثّره بالمستشرقين في تحقيق التّراث لدوافع ترتبط بأصالة هذا العلم عند العرب، يقول: "إنّ المستشرقين إخواننا وشركاؤنا، لكن ليس من الحكمة والكرامة في شيء أن تكون خطانا متأثّرة بخطاهم في كل أمر من أمورنا الثّقافية، وأن نستعير عقولهم في صَغار الأذلاء، وقد منحنا الله القدرة وحسن الفهم والدّرس لما كتب بلغتنا وبوحي نفوسنا العربية."[4]
أمّا عن علاقته بمؤلَّف المستشرق "برجستراسر" يقول: " وَعلمت أنّه قد أُلقيت من قبل في كلية الآداب بجامعتنا القديمة محاضرات تدور حول هذا الفن، ألقاها المستشرق الفاضل برجستراسر "Bergrstrasser" فحاولت جاهدا أن أطّلع على شيء منها فلم أوفّق."[5]

وفي سياق آخر صرّح في مقدّمة كتابه " تحقيق النّصوص ونشرها" بكفاحه الطّويل وجهده الصادق وتجاربه الطويلة في جمع أصول هذا العلم، وتشهد على ذلك إنجازاته العلمية في تحقيق عيون التراث العربي القديم، ككتاب سيبويه وكتب الجاحظ وغيرها كثير، حتى أضحى أنموذجا حضاريا يستحيل استنساخه.

3.فيلولوجيا، علم نقد النّصوص وعلم التّحقيق:

يتكئ العنوانان المطروحان للدراسة على مصطلحات علمية تتوافق حينا وتختلف أحيانا أخرى، وتتجلى في عنوني الكتابين:

---

[1]- برجستراسر، أصول نقد النّصوص ونشر الكتب، إعداد وتقديم: د/محمد حمدى البكرى دار المريخ للنشر، الرياض، ط: 1402هـ 1982م، ص:12.
[2]- ينظر، برجستراسر، نفسه، ص:5.
[3]- عبد السلام هارون، تحقيق النّصوص ونشرها، مكتب الخانجي، القاهرة، ط:7، 1418هـ – 1998م، ص:8.
[4]- عبد السلام هارون، المرجع السابق، ص: 83.
[5]- عبد السلام هارون، نفسه، ص:8.

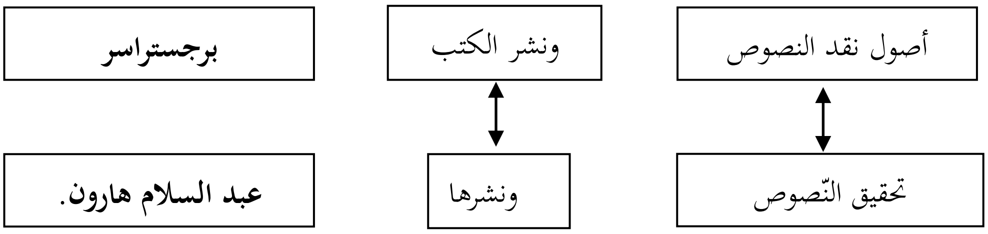

ونقطة الارتكاز في المنوذجين هما " علم نقد النصوص" و"علم التّحقيق" ونحاول التركيز أكثر على ما جاء في الكتابين.

قبل أن نتحدّث عن علم نقد النّصوص نحاول معرفة وظيفة الناقد والمهام التي أوكلها له المؤلّف، علما أنّ "برجستراسر" يتداول على استخدام مصطلح النّاقد والنّاشر، وبعد تصفّح الكتاب كاملا والوقوف عند السياقات الأسلوبية التي ورد فيها اللفظان تبيّن لنا أنّه لا يفرّق بينهما في المهام والوظيفة، يقول:" وظيفة الناقد أن يقدّر قيمة كل نسخة من النّسخ ويفاضل بينها وبين سائر نسخ الكتاب."[1] أمّا عن الناشر يقول: "ووظيفة الناشر هي الرّجوع إلى الأصل، وهو كلام المؤلف نفسه."[2]

فالمتأمل في النصين – وغيرهما كثير – يدرك أن الوظيفتين المنصوص عليهما لا تختص بأحدهما فتقدير قيمة النسخة أو الرجوع إلى الأصل هي مهمة الناقد والناشر، ولم يوظّف مصطلح المحقّق كما هو قائم في مصادر التّحقيق العربية.

ومن جهة أخرى عقد برجستراسر مشابهة بين الطّبيب والنّاقد لتتبيّن لنا أكثر ملامح مهمته، يقول: " ونختم هذا الباب بتشبيه مفيد، فنشبّه النّص المغلوط الذي تتّفق عليه كلّ النّسخ بالمريض، ونشبّه النّاقد بالطبيب، فنقول إنّ أوّل وظيفة للطّبيب هي أن يتحقّق: هل يكون المريض مريضا في الأصل؟."[3]

فالنّاقد من هذا المنظور يمارس وظيفة الطبيب من حيث الكشفُ عن المرض وتشخيصه ثمّ تقديم وصف للعلاج، فإذا استطاع الكشف عن الخطأ لجأ إلى الإصلاح متوسلا بوسائل علمية دقيقة.

1.3. علم نقد النّصوص والفيلولوجيا:

بعد الرّصد العلمي الدّقيق والمسح الكلي لحركية الأفكار والآراء في مؤلَّف "برجستراسر" تقرّر لدينا ممّا لا يدعو للشك أن الرّجل لم يوظّف لموضوع كتابه مصطلح الفيلولوجيا، فقد تواتر عنده مصطلح "علم نقد النّصوص "ممّا يدعو من باب الفضول العلمي البحث في هذه المفارقة.

وعليه فإنّ من الإشارات النّصية التي نقف عندها والتي تتعلّق بنشأة علم نقد النّصوص قوله في سياق حديثه عن الإبرازات التي تستحق النّشر :" غير أنّ النّاشر قد بنى طبعته – لسوء الحظ – على الإبرازة الثّالثة والرّابعة مع زيادات من الإبرازتين الأولى والثّانية؛ ولا عذر له في ذلك إلّا كون الطبعة قديمة ظهرت سنتي 1848 – 1849، وكان ذلك قبل نشأة علم النّصوص ونقد الكتب."[4]

1- برجستراسر، المرجع السابق، ص:15

2- برجستراسر، نفسه، 39.

3- برجستراسر، المرجع السابق، 88.

4- برجستراسر، نفسه، ص:31

تستوقفنا في هذا النّص عبارة " قبل نشأة علم نقد النّصوص التي حدّدها في 1848م، وإذا عدنا إلى المصادر التي أرّخت لهذا العلم نجد أنّ الفيلولوجيا قد عرفت في مسارها التّكوّني تحولات كبرى تستعصي حتى على الباحث المتمرّس رصدها لأنّها بكل بساطة ارتبطت بالنّصوص اللاتينية واليونانية والرومانية القديمة، وعليه يمكن أن نقرّر أن "برجستراسر" حين أشار إلى هذه الفترة الزمنية، فإنه يقصد التأسيس النّظري واستخراج الأصول العلمية لهذا العلم، وهذا ليس بضنين عن الحضارات الأخرى، فقد صاغ علماء العربية قديما أصول العلوم الدينية واللغوية على السواء كأصول الفقه وأصول النّحو.

من جهة أخرى يفرّق " برجستراسر" بين مصطلحين وهما: "علم نقد النصوص" والفيلولوجيا"، فما دلالة هذه المفارقة؟ ولمناقشة هذه القضية نشير إلى النص التالي:" فإنّ أكثر علم نقد النّصوص يدور على الفروق الجزئية، وهو مع ذلك علم مهم وأساس علم الـ philology، لأنّ صحّة النّصوص شرط لا غنى عنه لاستنتاج كل النّتائج في مختلف العلوم الأدبية والتاريخية والنّحوية وغيرها "[1]

يتبين لنا من خلال هذا النّص:

أنّ علم نقد النّصوص جزء مهم من علم الفيلولوجيا، يهتم بصحة النّصوص أوّلا. فالموضوع الحقيقي للفيلولوجيا ليس نقد النّصوص بل فهم وشرح النّصوص القديمة ومقارنتها بغيرها من اللغات، فيصبح النّص بالنسبة للفيلولوجيا متنا وسيطا أمّا علم نقد النّصوص فهو يهتم بالنّص دون النّظر إلى معطياته الاجتماعية والثقافية؛ ويذهب "ديبوا DUBOIT" في قاموس اللسانيات إلى أنّ الفيلولوجيا علم تاريخي موضوعه معرفة الحضارات السابقة عن طريق نصوصها التي خلّفتها، ممّا يمكّننا من فهم ومعرفة هذه المجتمعات القديمة[2]

وعليه فإنّ الفيلولوجيا تهتم بالنّصوص في مختلف العلوم اللغوية والتاريخية والقانونية وغيرها. يقول محمود فهمي حجازي:"ويعتبر علم الفيلولوجيا بهذا المعنى أساسا لعلم اللغة ولغيره من العلوم التي تقوم على النّصوص."[3]

2.3. علم نقد النّصوص والعلوم العربية:

ومن الإشارات النّصية المهمّة التي أوردها "برجستراسر" وهو يحقّق التراث العربي؛ علاقة علم نقد النّصوص بعلم القراءات في الحضارة العربية الإسلامية، وذلك في سياق حديثه عن وظيفة النّاشر العلمية يقول: " لأنّ وظيفته العلمية هي المحافظة على كل ما يروى بدون استثناء. وهذه قاعدة يشارك فيها علم نقد النّصوص علم القراءات القرآنية. ومن أصول النّشر منعُ التّلفيق، وهو أن يجمع القارئ وجوها وطرقا مختلفة فينتقل من قراءة إلى أخرى."[4] وهذا ما نجده في المنجزات التراثية التي اهتمت بالتأريخ والدراسة للقراءات القرآنية؛ يقول الدكتور عبد العلي المسئول: "ثمّ إنّ هذا المتفق عليه والمختلف وجب ثبوته من جهة النّقل والسماع، فلا

[1]- برجستراسر، المرجع السابق، ص:60.

[2]-"*la philologie est une science historique qui a pour objet la connaissance des civilisations passées par les documents écrits qu'elles nous ont laissés: ceux-ci nous permettent de comprendre et d'expliquer ces sociétés anciennes." jean Dubois; Dictionnaires de linguistique; Larousse; 1994,ed:1.p:358*

[3]- محمود فهمي حجازي، علم اللغة العربية – مدخل تاريخي مقارن في ضوء التراث واللغات السامية، وكالة المطبوعات، الكويت، ص:32.

[4]- برجستراسر، نفسه، ص: 28.

تنسب هيئة لقراءة إلا إذا أسندت لناقليها، إذ القراءة سنّة متّبعة ونقل محض."[1] فالمشترك بين العلمين صحة النّصوص وصدقها بعيدا كل البعد عن التّلفيق.

3.3.علم التّحقيق:

علمٌ أرجعه عبد السلام هارون في إجراءاته إلى أصول عربية، وهو مصطلح حديث يقصد به:"إخراج نص معيّن في شكل أقرب ما يكون إلى الصّورة التي تركها مؤلّفه اعتمادا على المقارنة بين كلّ النّسخ التي بقيت من الكتاب"[2]، فمهمّة المحقّق تتمثّل في محاولة إخراج نص كما وضعه صابحه أصلا راصدا مختلف الإضافات التي طالته عبر الزمن من النسّاخ أو غيرهم. ويقول عبد السلام هارون عن التّحقيق: "هذا هو الاصطلاح المعاصر، الذي يقصد به بذل عناية خاصة بالمخطوطات حتى يمكن التثبت من استيفائها لشرائط معيّنة"[3]، ويقصد بالشرائط تحقيق عنوان الكتاب ونسبته الحقيقية لصاحبه، وتحقيق متن الكتاب.

4. مباحث التّحقيق بين المنجزين:

تفرز العلوم في طَوْر تكوّنها في مختلف الحضارات الإنسانية مبادئ وأصول لا يشترط في كثير من الأحيان تأويلها بالتأثير أو التّأثر، وإنّما هي سنن منطقية أودعها الله في بني البشر، وعليه فإنّ مباحث تحقيق النّصوص عند علماء الحديث أو المستشرقين والمحقّقين العرب تصنّف وفق ما يلي:

1) النّسخ مراتبها ومقابلتها (المعارضة)
2) إصلاح النّص وضبطه.
3) تقديم النّص والإخراج الطباعي.

وقبل أن نخوض في هذه القضايا يجدر بنا في هذا المقام الإشارة إلى مفهوم تحقيق النّصوص أو نقدها بين كل من المستشرق "برجستراسر" و"عبد السلام هارون". فالتحقيق عند "برجستراسر" -وإن لم يوظّف هذا المصطلح-:"... لأنّ وظيفته العلمية هي المحافظة على ما يروى دون استثناء."[4]، ويقول عبد السلام هارون في هذا السياق: " ومعناه أن يُؤدّى الكتاب أداءً صادقًا كما وضعه مؤلِّفه كمًّا وكيفًا بقدر الإمكان"،[5] والملاحظ في هذا أنّ اختلاف المنهج والمرجعية العلمية لكل منهما لم تمنع في اتفاقهما حول الضابط العلمي وهو إخراج النّص إخراجا صادقا وصحيحا كما وضعه صاحبه. فالنّقد والتّحقيق مصطلحان لمفهوم واحد.

1.4. مراتب النّسخ:

يتطلب صياغة الأصول والقواعد في مختلف العلوم الملاحظات العلمية الدقيقة والاطلاع الواسع على المادة المعرفية مع القدرة على الاستنباط والاستنتاج، والقائم من خلال البحث أنّ كل من "برجستراسر" و"عبد السلام هارون"، أنفقا زمنا طويلا من

---

[1]- عبد العلي المسئول، الإيضاح في علم القراءات، ط:1، 1427هـ -2008م، عالم الكتب الحديث، الأردن، ص:7
[2]- أحمد شوقي بنبين ومصطفى طوبى، معجم مصطلحات المخطوط العربي، ط:3، الخزانة الحسنية الرباط، 2005م، ص: 74.
[3]- عبد السلام هارون، المرجع السابق، ص: 42.
[4]- برجستراسر، المرجع السابق، ص: 28.
[5]- عبد السلام هارون، المرجع السابق، ص: 46.

حياتهما في البحث في التراث العربي المخطوط جمعا ودراسة ونقدا. ممّا أهّلهما لوضع أصول هذا العلم كل واتجاهه. ولقد استقطب ترتيب النّسخ حسب أهميتها المحققين؛ فصاغوا لذلك مبادئ وقوانين نوردها بعد طول النظر في النموذجين وهي كالتالي:

2.4. قِدَم النّسخ:

يعتبر قِدم النّسخة من أهم المسوّغات التي تجعلها الأهم للتّحقيق والنّشر؛ وقد اعتبرها "برجستراسر" من أبرز القواعد التي يعوّل عليها في تحديد قيمتها؛ يقول: "والقديمة أفضل من الحديثة "[1] إلا أنّه جعل لهذه القاعدة شواذا، منها –حسب رأيه – أنّ القديمة يمكن أن تكون ناقصة من حيث مادتها العلمية أو غير مرتبة ترتيبا منطقيا، فتكون الأحدث منها ذات أهمية أكثر. وهذا ما ذهب إليه عبد السلام حيث لا يكون قدم النّسخة مبرّرا لتقدّمها؛ يقول: "ولكنّنا إذا اعتبرنا بقدم التاريخ فقد نفاجأ بأنّ ناسخ أقدم النسخ مغمور أو ضعيف، ولا نلمس ذلك في عدم إقامته للنّص أو عدم دقّته، فلا يكون قدم التّاريخ عندئذ مسوّغًا لتقديم النّسخة، فقد نجد أخرى أحدث تاريخا منها، وكاتبها عالم دقيق، يظهر ذلك في حرصه وإشارته إلى الأصل. فلا ريب في تقديم هذه النسخة الأحدث تاريخًا."[2] وفق هذا النّص فإن النسخة الحديثة تتقدم إذا كان كاتبها عالما دقيقا وأمينا في نقل النّص كما وضعه صاحبه. وينبّه عبد السلام هارون المحقّق الغّض في هذا السياق أنّ العثّ والبلى قد لا يكون دليلا على القدم؛ فوجب عليه دراسة ورق المخطوطة وحبرها.

أمّا النسخة المكتوبة بخط صاحبها، فقد أشار عبد السلام هارون إلى عدم وجودها وبخاصة في القرون الأربعة الأولى من تاريخ الحضارة العربية الإسلامية: "وبديهي أن نسخة المؤلف – وهو أمر نادر ولا سيما في كتب القرون الأربعة الأولى –.لا يحوجنا إلى مجهود إلا بالقدر الذي نتمكّن به من حسن قراءة النّص؛ نظرا إلى ما قد يوجد في الخط القديم من إهمال النّقط والإعجام."[3]

أمّا بالنسبة للتحقّق من كاتب المخطوطة عند "برجستراسر" فهي من الحجج الخارجة عن التاريخ، فإذا كان المؤلف نفسه فلابد النظر في مسوّدته ومبيّضته – وسنخصص لها حيزا فيما بعد.– ويقول: " وقد بقي عدد لا بأس به من أمثال هذه المخطوطات التي كتبت بخط مؤليفها إلى يومنا هذا. والمرجح أنّ علماء العرب كانوا أكثر تقديرا لقيمة المخطوطات المكتوبة بخط مؤلفيها من علماء الغرب."[4] ويليه في المرتبة أن يكون ناقل النّص ثقة مشهورا بفضله وعلمه ثم يأتي الطالب الذي نقل عن المؤلف سماعا أو استملاءً أو استنساخا.

3.4. الإبرازات:

يوازي مفهوم الإبرازة في التراث العربي مفهوم الطبعة في عصرنا هذا، فقد يُقْدم المؤلِّف على طبع مؤلَّفه طبعات متعدّدة لأسباب متعدّدة وظروف مختلفة؛ كالإهداء والإملاء والاستعارة، وقد دَأَبَ بعضُ المؤلفين العرب القدامى على إبراز مؤلفاتهم إبرازات عدّة مع إحداث تصحيحات وتوسيع موادهم العلمية، يقول برجستراسر: " وإبراز الكتاب في الزّمان الماضي كان يحدث إما بإهداء

---

[1]- برجستراسر، المرجع السابق، ص: 15.

[2]- عبد السلام هارون، نفسه، ص: 38

[3]- عبد السلام هارون، المرجع السابق، ص: 42

[4]- برجستراسر، المرجع السابق، ص:28

نسخة منه إلى رجل رفيع القّدر أُلِّف له الكتاب، أو إملائه على الطّلبة، ولما كان المؤلفون لا يطّلعون على كل ما يُنسخ من كتبهم كثُر عدد الإبرازات وزاد وقوع الفرق بينها."[1]

وقد كان لعبد السلام أنْ حقّق كتاب" البيان والتبيين" وقد أشار إلى أنّ للكتاب إبرازتين وثانيها أفضل وأحسن معتمدا على قول ياقوت الحموي يقول عبد السلام: "وكان من صنع الله حينما اتجهت إلى معارضة أصول الكتاب بعضها ببعض، أنْ تبيّن لي في أثناء ذلك أنّ نسخة مكتبة كوبريلي، وهي أصح نسخة من أصول الكتاب، ولحظت أيضا أنّها كثيرا ما تنفرد ببعض النّصوص والعبارات، والتي لا توجد في سائر النّسخ"[2] وقد يوجّهنا البحث في الإبرازات إلى الحديث عن مسوّدة المؤلف ومبيّضته، وهنا تظهر جملة من الإشكالات – وإذ لم نتجاوز حدود الموضوعية – يمكن القول إنّ لكل مخطوط قواعد خاصة لمعالجته.

وقد تنبّه المحقّقون إلى الفروق الظاهرة والمضمرة بين المسوّدة والمبيّضة يقول عبد السلام هارون: " ومن اليسير أن يعرف المحقّق مسوّدة المؤلّف بما يشيع فيها من اضطراب الكتابة، واختلاط الأسطر، وترك البياض، والإلحاق بحواشي الكتاب، وأثر المحو والتغيير...إلى أمثال ذلك."[3] وقد برزت للمحققين حالات شاذة تطلب منهم الفطنة والذكاء في التعامل معها ومنها؛ وجود مسوّدة دون مبيّضة لأسباب الوفاة مثلا. ويذهب عبد السلام إلى جعلها – في هذه الحالة – الأصل للتحقيق. وإذا وجدتا معا تصبح المسوّدة أصلا ثانويا لتصحيح القراءة فقط.

4.4. مقابلة النّسخ:

لا تقل مقابلة النّسخ أهمية عن البحث عن النسخة الأصلية للكتاب، وقد عرفت مختلف الأمم التي اشتغلت بتحقيق تراثها ونشره مقابلة النّسخ، يقول برجستراسر في ذلك: " ونحن نرى في تقاليد المدرسة اليونانية – السريالية، أمثلة كافية للوقوف على طريقة مقابلة المخطوطات. فقد كان معروفا عند هذه المدرسة، أنّ مقابلة المخطوطات المختلفة لكتاب ما، هي الوسيلة الوحيدة لإقامة نص موثوق به."[4] وللعرب قديما حظ وافر في الاهتمام بالنّسخ ومعارضتها (مقابلتها) وجعلوا لذلك أصولا وآدابا واعتبروه وركنا ثابتا في توثيق النّصوص وتصحيحها، وقد بلغت معارضة الكتاب مبلغا هاما ارتقى إلى التأليف والكتابة نفسها وعدم مقابلتها يخرجها من أدبيات الفصاحة إلى رطنات العجمة يقول: "حدّثنا أبو القاسم الأزهري، أنا محمد بن العباس الخزاز، عن أبي مزاحم الخاقاني، قال نا عبد الله بن أحمد، نا أبو بكر بن أبي شيبة، نا إسماعيل بن عيّاش، عن هشام بن عروة قال: " قال لي أبي: أكتبت؟ قال قلت: نعم. قال: عارضت؟ قلت: لا. قال: فلم تكتب."[5]، ويقول آخر: "وعن الأخفش قال: "إذا نسخ الكتاب ولم يعارض ثم نُسخ ولم يعارض خرج أعجميا "[6]

---

[1]- برجستراسر، نفسه، ص: 27

[2]- الجاحظ، أبو عمرو بن بحر، البيان والتبيين، تح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، ط:7، 1418هـ- 1998م، ص:16-17

[3]- عبد السلام هارون، ص: 32.

[4]- برجستراسر، نفسه، ص: 94.

[5]- الخطيب البغدادي، الجامع لأخلاق الرّاوي، وآداب السّامع، تح: د.محمد الطحّان، دار المعارف، الرياض، 1403هـ-1983م، ج:1،ص: 275.

[6]- أبي البركات، الدُر النّضيد في أدب المفيد والمستفيد، تح: أبو يعقوب نشأت بن كمال المصري، مكتبة التوعية الإسلامية للتحقيق والنشر، ط: 1430هـ – 2009م، ص:441.

وإذا عدنا إلى منجزنا التراثي وجدنا اهتماما لا مثيل له عند القدماء بالمعارضة – المقابلة – ولابد أن تكون مع أصل واحد يقول: " إذا صحّح الكتاب بالمقابلة على أصله الصحيح أو شيخ، فينبغي له أن يعجم المعجَم، ويشكّل المشكَل، ويضبط الملتبس، ويتفقّد مواضع التّصحيف."[1] وقد عُرف عن العرب قديما اهتمامهم بالسّماع من أفواه الفصحاء الموثوق في عربيتهم؛ وقد كان عنصرا أساسيا من عناصر أصول النحو وغيرها من العلوم العربية والدينية وبخاصة في مرحلة التّدوين، وعن العرض بالسّماع يقول: " ولكن خير العرض ههنا؛ مع كان مع إسناده بنفسه في حالة السّماع منه، أو عليه، أو قراءته هو عليه، لما في ذلك من الاحتياط التّام، الإتقان من الجانبين."[2] أمّا القسم الثاني فهو: "والمعاينة مألوفة في الغرب، وهي أن يقرأ الواحد قطعة من النّسخة الواحدة ويحفظها، ثم يقرأها في الثانية، وكل من هاتين الطريقتين يتفاوت على الأخرى من جهة... فأمّا المشافهة وخصوصا في الكتب العربية لأنّ القارئ بصوت عال مضطر إلى إضافة النقط والشكل من عنده ولا يعرف السامع ما هو مروى أو غير مروى."[3] ولكن الناظر في المنجز التراثي الذي اهتم بالرواية والأسانيد وأخذ العلم، أنّ السماع عند العرب هو سماع علمي وعليه تأسست معظم علوم العربية.

تبيّن لنا ممّا سلف ذكر أنّ برجستراسر ركن إلى المنهج التاريخي المقارن أو بلغة أدق في بعض مباحثه إلى الفيلولوجيا المقارنة، وذلك تأثّرا بأستاذه المستشرق " فيشر" الذي توظيف هذا المنهج في كتابه " التّطور النحوي للغة العربية".

5. إصلاحُ النّص وضبطُه:

قبل أن يدخل المحقّق النّاقد في مواجهة مع لغة المتن، عليه أن يتحقّق بداية من عنوان الكتاب ونسبته إلى صاحبه؛ وذلك بالرجوع إلى كتب الأعلام والتراجم. وعليه في ذات الوقت البحث عن الطبعات القديمة للكتاب والتي اعتبرها عبد السلام هارون أصلا من الأصول يمكن الاعتماد عليه في التحقيق، يقول: " والنّسخ المطبوعة التي فقدت أصولها أو تعذّر الوصول إليها يهدرها كثير من المحقّقين، على حين يعدُّها بعضهم أصولا ثانوية في التّحقيق، وحجتهم في ذلك أنّ ما يؤدّى بالمطبعة هو عين ما يؤدّى بالقلم."[4]

وتعدّ المعرفة الدّقيقة لأسلوب الكاتب من أهم الشروط التي ركّز عليها كل من "برجستراسر" و"عبد السلام هارون" والتي يجب أن تتوفّر في المحقّق النّاقد، وتعينه على إصلاح التحريفات والتصحيفات.

1.5.التّصحيف والتحريف:

يعتبر التّصحيف والتّحريف من أهم القضايا التي استقطبت المحقّقين والرّواة قديما وحديثا، لِمَا لها من أثر خطير على تحريف النّصوص عن مقاصد أصحابها الأصلية، يقول: " فإنّ قضية التصحيف والتّحريف من أخطر قضايا تحقيق النّصوص؛ لأنّها تتّصل بسلامة النّص، وتأديته على الوجه الذي تركه عليه مؤلفه، وهي غاية ليس وراءها غاية، من تحقيق النّصوص وإذاعتها."5، كما ألّفوا ألّفوا في ذلك كتبا ورسائل منها؛ " شرح ما يقع فيه التّصحيف والتّحريف، لأبي أحمد الحسن بن عبد الله بن سعيد العسكري (

[1]- أبي البركات، نفسه، ص ص 441-442
[2]- أبي البركات، نفسه، ص: 439
[3]- برجستراسر، نفسه، 97
[4]- عبد السلام هارون، ص: 31
[5]- محمود محمد الطناحى، مدخل إلى تاريخ نشر التّراث، العربي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط:1، 1405هـ- 1984م، ص:285.

293هـ -382هـ)" و كتاب " تصحيح التّصحيف وتحرير التّحريف لصلاح الدين خليل بن أيبك الصّفدي (696هـ – 764هـ)".

وقد لاحظ برجستراسر – في ظل الفيلولوجيا المقارنة – أنّ طبيعة الخط العربي وشكله تيسّر وقوع التحريف والتّصحيف عكس الكتابة اللاتينية أين تكون الحروف في استقلالية تامة عن غيرها؛ بالإضافة إلى التغيير الجذري الذي يحدثه التنقيط على دلالة الكلمات العربية.

أمّا جوهر نشأة هذه الظاهرة في المخطوطات العربية فقد أرجعها إلى انتقال من خط إلى آخر في نسخ النّص الواحد؛ يقول: "فلو كان الكتاب قد كُتب أوّلا بالكوفي، ثم نُسخ بالخط النسخي، ثم بالمغربي، ثم أعيدت كتابته بالنّسخي، ثم كُتب بالفارسي أو الرقعة التّركي، فلا نهاية لاحتمال وقوع التّحريف في مثل هذا الكتاب."[1].

وقد تباينت منهجية برجستراسر مع عبد السلام هارون في معالجة التحريفات والتصحيفات، فقد ركن برجستراسر إلى مفهوم نظري وهو"المواقع الموازية Parallel passage" يستطيع من خلال التّكهن باللفظ المناسب في الموقع المناسب اعتمادا على البصمة الأسلوبية للكاتب، بعدما أكّد أنّ معرفة قواعد اللغة من نحو وصرف وبلاغة وغيرها لا تكفي لمعالجة التصحيفات والتّحرفات، يقول:" ...بل لابد له أن يدرس لغة الكتاب الذي ينشره وأسلوبه الخاصين به، فيصلح الخطأ الذي يجده في أحدهما ممّا يجده في الثاني في موضع مشابه لهParallel passage ثمّ على العكس يوضح الثاني بما حصل عن إيضاحه للأوّل وهلم جرّا."[2]

وإذا حاولنا الكشف عن منهج عبد السلام هارون في معالجة التّصحيف والتّحريف؛ فقد خصّص له في مؤلفه حيّزا وافيا أشار من خلاله إلى الفرق بين التصحيف والتّحريف كما عالج صورهما في التراث العربي معرّجا نحو تاريخه في اللغة العربية ومشيرا إلى أهم وأقدم المصادر التي اهتمت به.

والتصحيف عنده؛ التباس في نقط الحروف أمّا التّحريف يعود إلى الشبه في رسم الحروف، ومن أسباب كثرة وقوعه طبيعة الخط العربي وما فيه من تشابه بين الحروف، ويكون نتيجة سوء القراءة والسماع أو خطأ في الفهم. وقد أدرج في مؤلفه دراسة تعليلية لنشوء بعض التحريفات يقول: " سقطت نقطة الجيم من " اجترار "، ثم زاد النّاسخ نقطة على الرّاء الأخيرة لتصير كلمة مألوفة، وهي "احتراز""[3]

أمّا عن تصحيحه ومعالجته فقد اعتمد عبد السلام هارون على النّصوص المدوّنة الثابتة صحتها أو ما ورد من الصحيح عند العرب في نطقها، أو الأكثر استعمالا عند عامة العرب. ومنه قوله: "" فأسعفني بِطِلبتي" بكسر الطاء وهي صحيحة. لكن العرب يختارون في مثل هذا " الطَّلِبة" بفتح الطّاء وكسر اللام. ومنه حديث نقادة الأسدي: " قلت يا رسول الله، اطلب إليّ طَلِبة، فإنّي أحب أن أطلِبكها""[4]، وأمثلة كثيرة ومتناثرة في كتب عبد السلام هارون.

---

[1]- برجستراسر، ص: 81

[2]- نفسه، ص: 59.

[3]- عبد السلام هارون، ص: 75.

[4]- عبد السلام هارون، قطوف أدبية ودراسات نقدية في التّراث العربي، حول تحقيق التّراث ط:1، 1409هـ- 1988م، مكتبة السّنة، ص: 222

2.5.الاقتباس من القرآن:

نبّه عبد السلام هارون في أكثر من موضع في مؤلفاته وبحوثه على أنّ المحقّق لابد له أن يتحلى بالأمانة والصّبر؛ وتتجلى الأمانة في أن يشير إلى الخطأ الموجود في المتن ثم يذكر الوجه الصّحيح في الهامش أو في آخر الكتاب. أمّا بالنسبة للخطأ في الشواهد القرآنية فلا يركن المحقّق إلى أمانة غيره مهما بلغ من درجة الرسوخ في العلم، وعليه مراجعتها يقول: "واختبار النّصوص القرآنية لا يكفي فيه أن نرجع إلى المصحف المتداول، بل لابد فيه من الرّجوع إلى كتب القراءات وكتب التفسير. ففي كتب القراءات يرجع المحقّق إلى كتب القراءات السبع، ثم العشر ثم الأربع عشرة، ثم كتب القراءات الشاذة. وفي كتب التّفسير يلجأ إلى تلك التي تعنى عناية خاصة بالقراءات كتفسير القرطبي وأبي حيان"[1].

يتبين لنا من خلال هذا النّص منهج عبد السلام هارون في التعامل مع النّص القرآني، إذ لا يمكن أن يترك هذا الخطأ لما له من خطر على القرآن كاملا ولا يمكن فيه أن نجامل مخطئا مهما كان قدره. بالإضافة إلى هذا كله فإنّه يرد على المتزمتين الذين يذهبون إلى الأخذ بالخطأ في النص القرآني ما يؤديه مؤلفه.

ويعتبر "برجستراسر نفسه ضمن الّذين وقفوا ضد تصويب الخلل القائم في النّص القرآني لأنه – في رأيه– تغيير لكلام المؤلف، يقول: " ومثال ما قلناه الآيات القرآنية التي يؤتى بها، فلا يجوز أن يصحّح النّاشر حروفها أو نقطها بناءً على ما يقرأ من نسخ مصاحفنا اليوم، وربّما كان المؤلف قد اشتبه عليه الأمر بين آيتين متشابهتين، وربّما كان قد قرأها على غير قراءة حفص أو عاصم الشائعتين عندنا اليوم، فيكون التّصويب تغييرا لكلام المؤلف وتباعدا عنه."[2] برغم أنّ القرآن ليس ضمن كلام المؤلّف، ولقد كان عبد السلام هاون واعيا بالفرق بين ماورد في القراءات مع اختلاف دراجاتها و الخطأ الواقع في النّص القرآني، يقول: " وفي مخطوطات كتاب سيبويه ونسخه المطبوعة في ثلاث طبعات: ((**والذاكرين الله كثيرا والذاكرات والحافظين فروجهم والحافظات)) وصوابها ((والحافظين فروجهم والحافظات والذاكرين الله كثيرا والذاكرات))**"[3]

تصوّرنا بداية أنّ رأي برجستراسر في نصه هذا مرجعه إلى تحقيقه كتاب " المحتسب في بيان شواذ القراءات لابن جني، وكتاب " القراءات الشاذة لابن خلويه، ولكن مع رصد الأخطاء التي وقعت في بعض المصادر ككتاب الحيوان للجاحظ .....والرجوع إلى كتاب ابن جني وغيره، فإنّ الخطأ جلي لا يتعلّق بالقراءات وهي غير واردة فيه أو في غيره. علما أنّ برجستراسر اهتم في كتابه بكثرة الأمثلة والشواهد، ولم يقدّم في هذا السياق أيّ شاهد قرآني يبرر موقفه هذا مقارنة بنظيره عبد السلام هارون.

6. تقديم النّص والعناية بالإخراج:

تحظى مقدمّة المحقّق بأهمية كبرى لأنّها ترسم ملامح الكتاب المحقَّق والمجهود المبذول الذي قام به النّاقد المحقّق، وبالنظر إلى المنجزين – موضوع الدّراسة – وجدنا توافقا شبه كلي، وقد تتناول التّعريف بالمؤلّف وبيان ملامح عصره، كما يشير المحقّق إلى كل ما تعلّق بالنّسخ المستخدمة ووصف تاريخ نسخها عدد صفحاتها وحالتها من حيث الوضوح والنقص والكمال، بالإضافة إلى وصف مضمون المخطوطة من حيث موضوعها الأساسي وأبوابها وفصولها، كما أضافوا تصوير بعض الأوراق من المخطوط.

---

[1]- عبد السلام هارون، تحقيق النّصوص، 51.

[2]- برجستراسر، المرجع السابق، ص: 44

[3]- عبد السلان هارون، المرجع السابق، ص: 49.

1.6 .العناية بالإخراج:

تضم العناية بالإخراج وضع الفهارس المختلفة وهي عملية تحتاج إلى النّباهة والدّقة، وللمحققين طرق مختلفة في وضع الفهارس وتختلف باختلاف موضوع الكتاب.وقد أشار عبد السلام هارون سبق القدماء المستشرقين في وضع الفهرسة يقول: "وللفهارس سابقة قديمة عند العرب في كتب الرّجال والتّراجم والبلدان ومعاجم اللغة، ولكن لإخواننا المستشرقين فضل التّوسع في هذا التنويع الحديث، فقد عرفنا عنهم فهارس الأعلام والقبائل والبلدان والشّعر والأيّام والأمثال والكتب. وقد اقتبسنا نحن هذه الأنواع، وزدنا فيها ضروبا أخرى كثيرة." [1]

2.6. النّقد والاستدراك:

ونختم هذا البحث بنص لبرجستراسر أثناء النشر والظهور: "وترتيب الفهارس، ثم يظهر الكتاب وينتقده العلماء، وسيرى النّاشر في هذا النّقد بعض ما لم يكن توصّل إلى إتقانه عند النّشر. وينتج من كل هذه الانتقادات تصحيحات واستدراكات، يجدر بالنّاشر أن يجمعها في مكان واحد يسهل الوصول إليه، والأولى أن ينشر بها ملحقا بعد نشر الكتاب بعد سنوات، يذكر فيه التصحيحات، وينتقد منها ما لا يوافق عليه."[2]، كما أفرد عبد السلام هارون للرّد على الانتقادات التي وجّهت إليه والخاصة بالتّحقيق فصولا لها في مختلف كتبه.

7. خاتمة:

بعد أن وقفنا عند منهج كل من يرجستراسر وعبد السلام هارون في تحقيق النّصوص؛ تبيّنت لنا نقاط التّباعد والتّقارب بينهما، فمن حيث المرجعية فقد استحضر برجستراسر الأدوات الإجرائية لكل من الفيلولوجيا والفيلولوجيا المقارنة، وقد تجلّ هذا المنهج في معالجة مختلف القضايا المتعلقة بالمخطوط منها قضية التّصحيف والتّحريف الذي وظف بما يعرف ب" المواقع الموازية" أمّا عبد السلام هارون فقد اعتمد على الفصيح كما جاءت به المدوّنات التراثية. أضف إلى ذلك الفصل في القضايا المتعلّقة بنسبة الكتاب لصاحبه والمقارنة بين النّسخ، فقد ركن عبد السلام إلى طرق القدماء في مراجعة النّصوص ومقارنتها بغيرها. كما سجلنا بعض الجهود الفردية لكل منهما، فقد توسع عبد السلام هارون في صناعة الفهارس المختلفة حسب موضوع المخطوط، كما استفرد برجستراسر بتصوير صفحات من المخطوط ونشرها، وقد دأب المحققون بعده على هذه الإجراء، ومهما اختلفا في المنهج إلّا أنّ الهدف واحد وهو نشر التراث العربي الأصيل.

[1]- عبد السلام هارون، المرجع السابق، ص: 92.
[2]- برجستراسر، المرجع السابق، ص: 122

7. قائمة المراجع:

1. إبراهيم بن عمر سكران. (1435هـ - 2014م.). التّأويل الحداثي للتراث - التّقنيات والاستمدادات (الإصدار 1). دار الحضارة للنّشر والتّوزيع.
2. أبو البركات. (1340هـ - 2009م.). الدّر النّضيد في أدب المفيد والمستفيد. (أبو يعقوب نشأت بن كمال المصري.، المترجمون) مكتبة التوعية الإسلامية للتحقيق والنّشر.
3. أحمد شوقي بنبين ومصطفى طوبى، معجم مصطلحات المخطوط العربي، ط:3، الخزانة الحسنية الرباط، 2005م.
4. الجاحظ. أبو عمرو بن بحر،(1418هـ - 1998م.). البيان والتبيين (الإصدار ط:7). (عبد السلام هارون، المترجمون) مكتبة الخانجي.
5. الجاحظ. رسائل الجاحظ (المجلد 1). القاهرة: مكتبة الخانجي.
6. الجاحظ. (1384هـ - 1965م). كتاب الحيوان (الإصدار 3، المجلد 1). (عبد السلام هارون، المترجمون) دار الكتاب العلمية.
7. الخطيب البغدادي. (1403هـ. 1983م.). الجامع لأخلاق الرّروي، وآداب السّامع. (المجلد 1). (محمد الطّحان، المترجمون) دار المعارف.
8. برجستراسر. (1402هـ - 1982م.). أصول نقد النّصوص ونشرها. (محمد حمدى البكرى، المترجمون) الرّياض: دار المريخ للنّشر.
9. دودي بارت. (2011م). الدراسات العربية والإسلامية في الجامعات الألمانية. (مصطفى ماهر، المترجمون) المركز القومي للتّرجمة.
10. عبد السلام هارون. (1418هـ - 1998م.). تحقيق النّصوص ونشرها (الإصدار 7). القاهرة: مكتبة الخانجي.
11. عبد السلام هارون. (1409هـ - 1988م.). قطوف أدبية ودراسات نقدية في التّراث العربي.حول تحقيق التّراث. (الإصدار 1). مكتبة السنة.
12. عبد العلي المسئول. (1427هـ - 2008م.). الإيضاح في علم القراءات (الإصدار ط.1). الأردن: عالم الكتب الحديث.
13. محمود فهمي حجازي. علم اللغة العربية - مدخل تاريخي مقارن في ضوء التّراث واللغات السامية. الكويت: وكالة المطبوعات.
14. محمود محمد الطناحي. (1405هـ .1984م.). مدخل إلى تاريخ التّراث العربي. (الإصدار 1). القاهرة: مكتبة الخانجي.
15. Jean Dubois .(2002) .Dictionnaire de linguistique) .Larousse.